روز مصلح

الصناعة في الضفة الغربية ١٩٦٧ - ١٩٧٩
وضع المؤسسات والعمال والاجور

مقدمة

أدت نكبة سنة ١٩٤٨ الى تحول حوالى نصف سكان الضفة الغربية الى معدمين ، نتيجة فقدان مصدر عملهم . كما أدى لجوء نحو خمسي لاجئي فلسطين (٢٠٤ الاف نسمة) الى الضفة الغربية في ذلك العام ، الى تردي مستوى المعيشة وتدهوره ، ونجم عن ذلك بطالة شملت ما يزيد على ٩٠ ألف شخص ، مما ولد هجرة لم تتوقف منذ ذلك الوقت حتى الآن .

وقد ساهم ضم الضفة الغربية سنة ١٩٥٠ ، الى شرقي الأردن ، في مزيد من تشويه أوضاعها ، فسياسة التمييز الاقليمي بين الضفتين ، التي انتهجها النظام الأردني ، وعدم تحقيق أي نوع من الترابط والتكامل بينهما ، برغم عملية الدمج هذه ؛ أديا الى اضعاف البنية الاقتصادية للضفة الغربية ، لا سيما القطاعات المنتجة . ففي مجال الصناعة تم تشجيع انشاء المشاريع الصناعية في الضفة الشرقية ، وتدعيمها من قبل الحكومة الاردنية ، في مقابل وضع العراقيل أمام استثمار رؤوس الأموال الكبيرة في الضفة الغربية . وقد كان الاقتصاد الأردني ، في حد ذاته ، ضعيفاً ومحدوداً ولا يملك امكانية تطوره بحكم ارتباطه بالامبريالية . فلم يكن في شرق الأردن ، مثلا ، صناعات وطنية مهمة ، قبل ضم الضفة الغربية عام ١٩٥٠ ، سوى ٢٧ شركة صناعية ، بلغ مجموع رؤوس اموالها ١,٠١٩,٩٠٠ دينار اردني ، وتضم ١٥٣ مصنعاً ، يعمل فيها ١١٧١ عاملا[١] . وظل تطور الصناعة في الضفتين محكوماً بهذا الضعف مع الحفاظ على التمايز بينهما .فقد ازداد مثلا عدد المؤسسات الصناعية، التي تضم ٤ عمال فأكثر في فترة تسع سنوات ، بمقدار ١١٣ مؤسسة في الضفة الشرقية ، في مقابل ٢٣ مؤسسة في الضفة الغربية . فبينما كان العدد سنة ١٩٥٤ يعادل ١٧١ مؤسسة فقط في الأولى ، كانت هناك ٢٥٤ مؤسسة في الثانية . أما في سنة ١٩٦٣ ، فقد أصبح عدد هذه المؤسسات في الضفة الشرقية يفوق مثيلاتها في الضفة الغربية ، حيث بلغت في الأولى ٢٨٤ مؤسسة ، في مقابل ٢٧٧ مؤسسة في الثانية[٢] . كما تضاعف تقريبا عدد العاملين في مؤسسات الضفة الشرقية في نهاية الفترة المذكورة ، في حين ظل على حاله في الضفة الغربية . فبعد أن كان العدد في الضفة